(القرار رقم ١١ لعام ١٤٣٨هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض شركة (أ)

برقم (١٤) لعام ١٤٣٧هـ

على ربط الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

ففي يوم الثلاثاء ١٤٣٨/٠١/١٤هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١. الدكتور..... رئيسًا

٢. الدكتور..... نائب الرئيس

٣. الدكتور..... عضوًا

٤. الدكتور..... عضوًا

٥. الأستاذ..... عضوًا

٦. الأستاذ..... سكرتيرًا

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٨/٠٣/٢٨هـ..... ممثلًا عن المكلف، كما حضر..... و..... و..... ممثلين عن الهيئة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ) على الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل على حسابتها للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م، ويعترض المكلف على:

١ – الاستيرادات لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م.

٢ – تبرعات غير معتمدة لعام ٢٠١٣م.

٣ – مصروفات مستحقة لعام ٢٠١٣م.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم ١٤٣٧/١٦/١٣٩٥٥ وتاريخ ١٤٣٧/٠٨/١٥هـ على النحو الآتي:

أولًا: الناحية الشكلية:

أبلغت الهيئة المكلف بالربط الزكوي للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م بخطابها رقم ١٤٣٧/٢٩/٩٩ وتاريخ ١٤٣٧/٠١/٠٦هـ، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى الهيئة برقم ١٤٣٧/٢٩/٧٥١ وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/٠٤هـ، وبذلك يكون الاعتراض

مقبولًا من الناحية الشكلية لتقديمه خلال الأجل المحدد بستين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالربط الزكوي وفقًا للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٩٦١/٣٢ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ.

وحيث قبلت الهيئة وجهة نظر المكلف في بند تبرعات غير معتمدة في مذكرتها المرفوعة للجنة، فإن الخلاف ينحصر في بندي الاستيرادات والمصروفات المستحقة.

ثانيًا: الوقائع:

خلال جلسة الاستماع سألت اللجنة ممثل المكلف: ما مقدار المشتريات الخارجية لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م، وما سبب وجود الاختلاف بين المشتريات الخارجية والاستيرادات الواردة للهيئة من مصلحة الجمارك، مع تقديم ميزان المراجعة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م؟ فأجاب بالنسبة للمشتريات الخارجية لعام ٢٠١١م مقدارها ١٩،١٣١،٩٩٩ ريالًا ولعام ٢٠١٣م بلغت المشتريات الخارجية ٢٤،١٤٣،٢٠٦ ريالات وقد كانت هذه المبالغ مدرجة ضمن بند تكلفة البضاعة ومخزون البضاعة وأدرجت بالإقرار في بند المشتريات من الداخل وهذا كان المتبع من السابق عند تقديم الإقرارات الزكوية، وبخصوص طلب اللجنة ميزان المراجعة فأطلب مهلة لتزويد اللجنة بذلك، كما طلبت اللجنة بيانًا تفصيليًا بالمشتريات الخارجية والداخلية، فطلب مهلة لتزويد اللجنة بذلك، وتم إفهام المكلف بأن تكون البيانات تفصيلية ومستخرجة من دفاتره المحاسبية لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م. كما طلبت اللجنة من ممثل المكلف تزويد اللجنة بحساب الأجور المستحقة ومصاريف المغادرة التفصيلية لعام ٢٠١٣م،

هذا وقد سألت اللجنة الطرفين إذا كان لديهم أي إضافة أو تعليق، فاكتفى الحاضرون بما ورد خلال الجلسة، ومنحت اللجنة ممثل المكلف مهلة لمدة أسبوع لتقديم ما طلب منه وتم إفهامه في حال عدم تقديم ما طلب منه فإن اللجنة سوف تبت القضية بما توفر إليها من مستندات.

وبعد الجلسة ورد من ممثل المكلف بيانات متمثلة في: ميزان المراجعة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م، حركة حساب التذاكر المستحقة (المغادرة) لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م، بالإضافة إلى بيان بالمشتريات المحلية لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م.

ثالثًا: الناحية الموضوعية:

١. الاستيراد لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م.

أ – وجهة نظر المكلف:

"تم إدراج مبلغ ٢،٠٠٨،٨٦٠ ريالًا عن فروق استيرادات (لعام ٢٠١١م) بمبلغ ١٩،١٣١،٩٩٩ ريالًا مرفق لسيادتكم بيان الرسائل الاستيردادية من الجمارك السعودية موضحًا به أن إجمالي قيمة الاستيراد (لعام ٢٠١١م) بلغت ١٨،٦٥٨،٢٥٢ ريالًا والرسوم الجمركية المدفوعة بلغت ٩٣٢،٧٧٦ ريالًا وقد أدرجت بالميزانية العمومية ضمن بند تكلفة البضاعة ومخزون البضاعة وأنها أدرجت بالإقرار ضمن بند تكلفة المواد المشتراة من الداخل. كما تم إدراج مبلغ ٢،٥٣٥،٠٣٧ ريالًا عن فروق استيرادات (لعام ٢٠١٣) بمبلغ ٢٤،١٤٣،٢٠٦ ريالات وردت تكلفة المواد المشتراة من الخارج بالميزانية العمومية ضمن بند تكلفة البضاعة ومخزون البضاعة وأنها أدرجت بالإقرار ضمن بند تكلفة المواد المشتراة من الداخل".

ب – وجهة نظر الهيئة:

" لم يصرح المكلف بإقراراته ولا القوائم المالية عن أي استيرادات على خلاف ما جاء من بيانات مركز المعلومات بمصلحة الجمارك وذلك طبقًا للمبالغ الموضحة بالجدول عاليه وعلى ضوء ذلك وحيث لم يصرح المكلف في إقراراته والقوائم المالية فقد تم محاسبته عن الاستيرادات طبقًا لتعميم المصلحة رقم (٩/٢٠٣٠) وتاريخ ١٤٣٠/٤/١٥هـ الذي تضمن فإذا تبين للمصلحة من واقع المستندات الثبوتية لتكلفة الاستيرادات ظهور فروق بالنقص بأن تكون الاستيرادات المسجلة بدفاتر المكلف أقل مما هو وارد ببيانات مصلحة الجمارك، فهذا يعني إخفاء جزء من نشاطه من الاستيرادات وعدم إظهارها في حساباته، وعليه

يتم الأخذ ببيانات الاستيرادات الواردة من مصلحة الجمارك ومحاسبة المكلف عن فرق الاستيراد الذي لم يصرح عنه وفقًا للقواعد النظامية المتبعة بالمصلحة، والمتمثلة في تربيح تلك الاستيرادات بنسبة (١٠،٥٠%) وإضافة هذه الأرباح إلى نتيجة الحسابات. وهذا الإجراء تأيد في حالات مماثلة بعدة قرارات منها القرار الاستئنافي رقم (١٣٦٨) لعام ١٤٣٥هـ وكذلك القرار رقم (١٥٠٠) لعام ١٤٣٦هـ ".

ت – الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما يتضح أن المكلف يعترض على إضافة الهيئة لفروق الاستيرادات لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م، حيث يرى أنه قام بالتصريح عن المشتريات الخارجية ضمن الإقرار الزكوي ولكن ضمن حقل المشتريات من الداخل.

بينما ترى الهيئة أن المكلف لم يصرح عن أي استيرادات (مشتريات من الخارج) ضمن إقراره أو قوائمه المالية، لذا قامت الهيئة بالأخذ ببيانات الاستيراد الواردة من مصلحة الجمارك ومحاسبة المكلف عن فرق الاستيراد الذي لم يصرح عنه طبقًا لتعميم الهيئة رقم ٩/٢٠٣٠ وتاريخ ١٤٣٠/٤/١٥هـ.

وبرجوع اللجنة لملف القضية، تبين أن المكلف صرح في الإقرارات الزكوية في البند رقم ٢٠٢٠٣ (مشتريات من الداخل بمبلغ ٦٥،٣٣٧،٦٢٣ ريالًا لعام ٢٠١١م ومبلغ ٥٩،٦٤٦،٧٨٩ ريالًا لعام ٢٠١٣م، ولم يصرح المكلف ضمن الإقرارين عن أي مشتريات خارجية، كما تبين أن المكلف قدم بيانًا بالمشتريات المحلية بشكل تفصيلي مع إبراز مبلغ المشتريات الخارجية بشكل إجمالي، حيث أوضح أن المشتريات الخارجية لعام ٢٠١١م بلغت ١٩،٥٩١،٠٢٨ ريالًا والمشتريات الخارجية لعام ٢٠١٣م وبلغت ٢٤،١٤٣،٢٠٦ ريالات دون أن يذكر تفاصيل هذا المبلغ ودون أن يقدم ما يدعم ادعاءه بمستندات وبيانات تفصيلية والتي طلبت اللجنة منه تزويدها بها أثناء جلسة الاستماع رغم إعطائه مهلة بناء على طلبه، وحيث إن بيانات مصلحة الجمارك (بيانات الاستيراد) تتضمن مبالغ الاستيرادات الواردة فعلًا والتي صرح عنها بالفواتير المقدمة من المكلف للجمارك والتي يفترض أنه يستند إليها عند تسجيل القيود المحاسبية، وحيث إن المكلف لم يقدم إثباتًا مستنديًا بالفرق بين المشتريات الخارجية وبين الاستيرادات الواردة في بيان الجمارك لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م، عليه واستنادًا لتعميم الهيئة رقم ٩/٢٠٣٠ وتاريخ ١٤٣٠/٠٤/١٥هـ ترى اللجنة تأييد الهيئة في إضافة أرباح فروق الاستيرادات لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م لنتيجة العام.

٢. مصروفات مستحقة لعام ٢٠١٣م.

أ – وجهة نظر المكلف:

"تم إدراج مبلغ ١٥١،٥٨٤ ريالًا كمصروفات مستحقة حال عليها الحول القمري مع أنه تم سداد أرصدة أول المدة خلال العام ٢٠١٣م".

ب – وجهة نظر الهيئة:

"تم إضافة المبلغ المذكور بناءً على البيانات المقدمة من المكلف في رده على خطاب المناقشة رقم (١٤٣٥/٢٩/٣٠٨٩) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/١٠هـ حيث إن البيان التحليلي للمصاريف المستحقة يوضح أن رصيد الأجور المستحقة بلغ (١٤٥،٤٤٠) ريالًا ومصاريف المغادرة بلغ (٦،١٤٤) ريالًا تمثل أول العام بعد أن حسم منها المسدد خلال العام وبالتالي يتبقى رصيد مدور تم إضافته للوعاء باعتباره مالًا مستفادًا يستخدم في أعمال الشركة وقد حال عليه الحول وهو في ذمة الشركة طبقًا للفتوى الشرعية رقم (٢٢٦٦٥) لعام ١٤٢٤هـ إجابة السؤال الثاني حيث تعالج زكويًا باعتبار ما آلت إليه".

ت – الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما يتضح أن المكلف يعترض على إضافة الهيئة بند مصاريف مستحقة للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٣م، حيث يرى أنه تم سداد هذه المصاريف بداية عام ٢٠١٣م. بينما ترى الهيئة أن البيان التحليلي للمصاريف المستحقة يظهر وجود أرصدة حال عليها الحول خلال عام ٢٠١٣م وتم إضافتها للوعاء الزكوي.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية بما فيها القوائم المالية تبين أن حركة حساب المصاريف المستحقة كانت على النحو التالي:

البند	رصيد أول المدة	الحركة المدينة خلال العام	الحركة الدائنة خلال العام	رصيد آخر العام
أجور مستحقة	١٥٥،٥٨٠	١٠،١٤٠	٣٧،٣٢٢	١٨٢،٧٦٢
حوافز عاملين	٩٤٥،٢٠٢	٩٩٥،٣٧٠	٩٤٤،٢٧٠	٨٩٤،١٠٢
عمولات مستحقة	٣٢٦،٥١٦	٦٨٤،٠١١	٦٢٥،٦٢٢	٢٦٨،١٢٧
تأمينات اجتماعية	٠	٨١،١٤٧،١٦	٨١،١٤٧،١٦	٠
كهرباء	١٢،٠٣٨	٣٨٤،٨١٥،٦٠	٤٢٧،٣٥٢،٦٠	٥٤،٥٧٥
أنشطة إجتماعية	٠	٦٣،٩٧٠	٦٣،٩٧٠	٠
إيجار مستحق	٣،٣٦٥	٣،٣٦٥	٠	٠
بدل إجازة	١٢٤،٦٢٠	١٢٧،٢٥٧	١٤٧،٧٤٩	١٤٥،١١٢
مصاريف مغادرة	١٣٢،٢٨٧	١٢٦،١٤٣	١٤٤،٣٠٩	١٥٠،٤٥٣
أتعاب مراجعة	٢٠،٠٠٠	٢٥،٠٠٠	٢٥،٠٠٠	٢٠،٠٠٠
الإجماليات	١،٧١٩،٦٠٨	٢،٥٠١،٢١٨،٧٦	٢،٤٩٦،٧٤١،٧٦	١،٧١٥،١٣١

ويتضح من الجدول أعلاه أن الحركة المدينة خلال العام لبندي أجور مستحقة ومصاريف المغادرة أقل من رصيد أول العام، حيث إن رصيد الأجور المستحقة أول العام دائن بمبلغ ١٥٥،٥٨٠ ريالًا والحركة المدينة خلال العام مبلغ ١٠،١٤٠ ريالًا، وبالتالي فإن الرصيد الدائن البالغ (١٥٥،٥٨٠ – ١٠،١٤٠) = ١٤٥،٤٤٠ ريالًا حال عليه الحول، وإن رصيد مصاريف مغادرة أول العام دائن بمبلغ ١٣٢،٢٨٧ ريالًا والحركة المدينة خلال العام مبلغ ١٢٦،١٤٣ ريالًا، وبالتالي فإن الرصيد الدائن البالغ (١٣٢،٢٨٧ – ١٢٦،١٤٣) = ٦،١٤٤ ريالًا حال عليه الحول، وعليه ترى اللجنة تأييد الهيئة في إضافة مبلغ ١٤٥،٤٤٠ ريالًا أجور مستحقة ومبلغ ٦،١٤٤ ريالًا مصاريف مغادرة للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٣م.

القرار

أولًا: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ) على الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م من الناحية الشكلية.

ثنايًا: الناحية الموضوعية:

١. تأييد الهيئة في إضافة أرباح فروق الاستيرادات لعامي ٢٠١١م و٢٠١٣م لنتيجة العام.

٢. تأييد الهيئة في إضافة مبلغ ١٤٥،٤٤٠ ريالًا أجور مستحقة ومبلغ ٦،١٤٤ ريالًا مصاريف مغادرة للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٣م.

يعد هذا القرار قابلًا للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقًا لهذا القرار.